Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

ادوار الجامعة الجزائرية في ظل التحولات التعليمية- نظام ل م د نموذجا-

The role of the Algerian University in highlight educational transformation – LMD system model-

الزهراء فضلون
Zohra Fadloun
zahrafad24@yahoo.fr
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
Oum El Bouaghi University

تاريخ الاستلام : 2018-09-21
تاريخ القبول : 2018-11-22

ملخص :

يعد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من القطاعات المهمة والأساسية المساهمة في التنمية بمختلف مجالاتها، وذلك من خلال تزويد المجتمع بإطارات جامعية مكونة تكوينا علميا عاليا، ولأجل تحقيق أهداف الجامعة الجزائرية خاصة في مجال التعليم والتكوين الجامعي وجب عليها مسايرة التحولات والتغيرات العالمية التي تدعو إلى تحويل أدوار الجامعة وتطويرها، وعلى هذا الأساس جاء نظام ل م د كتحول تعليمي عالمي إلى الجزائر منذ سنة 2004 بغرض فتح الآفاق المستقبلية للجامعة الجزائرية في مختلف المجالات بما فيها مجال جودة التكوين. وفي هذه الورقة البحثية سنحاول إبراز أهم التحولات التعليمية(نظام ل م د) التي أثرت على أدوار الجامعة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التحولات التعليمية، نظام ل م د.

Abstract :

The Higher Education and Scientific Research Sector in Algeria is one of the important and fundamental sectors that contribute to development in its various fields by providing the university frameworks that constitute a high scientific formation. In order to achieve the objectives of the Algerian University; especially in the field of education and university training; Transforming the university's roles and development. On this basis, the LMD system has become a universal educational transformation to Algeria since 2004 in order to open up the future prospects of Algerian university in various fields; including the quality of training. In this paper we will try to highlight the most important educational transformations (LMD system) that influenced the roles of the Algerian University.

Keywords: university; educational transformation; LMD system

مقدمة:

إن ما نعيشه اليوم من انفجار معرفي وتطور معلوماتي كبير في شتى المجالات ساهم في حدوث تغييرات وتحولات كبيرة في معظم الميادين بالمجتمعات المتطورة وحتى النامية منها، حيث تتطلب هذه التغيرات والتحولات في مجال التعليم عموما والتعليم العالي على وجه الخصوص طفرة نوعية في مجال الإصلاح والنهوض بالتعليم العالي واعتبار تلك التحولات التعليمية ضرورة لابد منها خاصة في عصر العلم والتكنولوجيا وعصر التدريب المهني للطلاب وعقد الشراكة مع قطاع الشغل بمختلف مؤسساته، إضافة إلى بروز مجتمع المعرفة حيث أصبح هناك تزايدا كبيرا على طلب العلم والمعرفة وضرورة تحقيق الجودة في إنتاج المعلومات وتحصيلها، وأصبح الاهتمام بالمورد البشري الذي هو أساس هذه التحولات والتطورات ضرورة ملحة لابد منها.

وهذا ما فرض على الجامعة الجزائرية مسايرة هذه التحولات باعتمادها لنظام تعليمي يساير إلى حد ما هذه التغيرات، حيث أصبح لزاما على الجامعة الجزائرية تحويل وتعديل وإصلاح نظامها التعليمي حتى تتمكن من تخريج كفاءات جزائرية ذات مواصفات جيدة وفقا للمعايير الدولية في مجال الجودة والنوعية، وهذا هو التحول الثاني الذي يفرض على الجامعة الجزائرية تحويل تعليمها العالي من الاعتماد على الأساليب التقليدية في التكوين الجامعي إلى اعتماد أساليب حديثة في التكوين إضافة إلى تدريب الفاعلين القائمين عليها، حتى تتمكن من مسايرة التحولات التعليمية في مجال ضمان جودة التعليم العالي.

مشكلة البحث:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال المشكل التالي:

ما أثر التحولات التعليمية الراهنة على وظائف وأدوار الجامعة الجزائرية؟ وما هي أهم الدوافع التي جعلت الجامعة الجزائرية تساير التغيرات والمستجدات العالمية الراهنة في مجال التعليم العالي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أهمية متغيراته، فالجامعة الجزائرية كمؤسسة تعليمية يجب عليها الانفتاح على العالم الخارجي ومسايرة التطورات والتحولات التعليمية السائدة في العالم وذلك لأجل اللحاق بالركب الحضاري وتحقيق التعليم النوعي، مع ضرورة المحافظة على أصالتها وقيم ومبادئ المجتمع الجزائري.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- إبراز أدوار ووظائف التعليم العالي بالجزائر وتحولاتها

- التعرف على مختلف مراحل تطور التعليم العالي بالجزائر

- إبراز أهم دوافع التحولات التعليمية بالجامعة الجزائرية(التحول إلى نظام ل.م.د)

خطة البحث:

أولا: أدوار ووظائف التعليم العالي بالجزائر وتحولاتها.

ثانيا: مراحل تطور التعليم العالي بالجزائر

ثالثا: دوافع التحولات التعليمية بالجامعة الجزائرية(التحول إلى نظام ل م د)

أولا: أدورا ووظائف التعليم العالي بالجزائر وتحولاتها:

- **أدوار ووظائف التعليم العالي بالجزائر:** للتعليم العالي وظائف عديدة نذكر منها:

- نشر المعرفة: بمعنى نشر العلم قصد إعداد الأفراد وتكوينهم في مختلف المجالات [1]

بمعنى تقديم مختلف مجالات المعرفة في ضوء أفضل المعطيات. ولا يقتصر هذا على الجامعة بل على المجتمع ككل من خلال البحوث والكتب والمجلات التي ينجزها وينشرها إضافة للمحاضرات والملتقيات بهدف نشر الوعي والثقافة على المستوى العام.[2]

"لقد قطع التعليم العالي في الجزائر شوطا كبيرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في نشر العلم والمعرفة لأبناء الوطن سواء في الجامعة أو خارجها، فالتعليم العالي معقد الآمال في إحداث النقلة النوعية المرجوة في مجتمعنا وبالرغم من هذا فإنه يعاني نوعا ما من التباطؤ في ظل تسارع المعارف وتطورها، وانتشار تكنولوجيات جديدة في مقابل تزايد الطلب على هذا النوع من التعليم.
- ترقية العلم: لا تقتصر مهمة التعليم العالي على نشر العلم ولكنه يهدف لترقيته والنهوض به من خلال البحوث التي يقوم بها الطلبة والأساتذة في مختلف المجالات بغية تعزيز التراث الثقافي للأمة والحضارة الإنسانية. فالأستاذ الجامعي مكلف بمهمتين: التدريس والبحث وكلاهما مهمتان رئيسيتان"[3]

ويقصد بهذه الوظيفة ترقية العلم من خلال البحوث العلمية التي تعالج قضايا ومشكلات متنوعة تمس قطاعات ومجالات حساسة في المجتمع.

إذن فالبحث العلمي ضروري لاستمرار التعليم العالي ومصدر لتطويره وتجديده إلا انه في الجزائر لم يحض بما يستحقه من أهمية خاصة من حيث الميزانية المخصصة والدعم المادي للباحثين، وكذا مختلف الحوافز بما فيها مشاركة الباحث في خدمة المجتمع وحل مشكلاته من خلال البحوث العلمية التي يقوم بها، أيضا تفعيل دور المخابر العلمية ومشاريع البحث والشراكة مع قطاع الشغل...الخ وبالتالي " فإن المجهود غير المقيم هو مجهود غير منتج وإن أنتج فانه لا يكون ذا فعالية لأن هذه الأخيرة لا تكون إلا في الوسط الذي ينتج أقوى الدوافع وأنشط الحركات وأقوم التوجهات.

- تعليم المهن الرفيعة: ويقصد بها الإعداد الأمثل للمهارات المختصة وذلك استجابة لاحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، بمعنى إعداد الكوادر البشرية التي يحتجها سوق العمل بمختلف قطاعاته وبالموازاة مع التطور العلمي والاقتصادي. فدور التعليم العالي لا يقتصر فقط على الجانب الأكاديمي بعيدا عن واقع المجتمع واحتياجاته بل يتعدى ذلك لتكوين طلبة متخصصين في شتى المجالات.[4]

وفي هذا المجال وما حققته الجامعة من تطور في القوى العاملة اللازمة للتنمية إلا أنها مازالت تعاني من مشكل عدم التوافق بين التكوين ومتطلبات سوق العمل في ظل التطور الدائم للمهن وتنوعها بتطور العلم والمعرفة والتكنولوجيا وعولمة الاقتصاد وباختصار فإن وظيفة التعليم العالي في الجزائر تكمن في:

ا-"تقديم تعليم متخصص ودائم للقوى البشرية اللازمة للتنمية الوطنية في مختلف المهن والتخصصات العلمية والمعرفية.

ب- ترقية الثقافة الوطنية والإنسانية والنشاط الفكري، بما تملكه الجامعة من رصيد معرفي ثقافي وعلمي بيداغوجي وبما تتضمنه من كفاءات، فمن خلالها تنعكس الشخصية الوطنية للمجتمع كما أنها قادرة على احتواء التراث الوطني والقومي العالمي والعمل على إحيائه وترقيته للمساهمة في التنمية الوطنية والبشرية.

ج- تطوير البحث العلمي وخلق الروح العلمية لدى الطلاب والأساتذة والعمل على إرساء قواعده واستمراريته. [5]

هذه أهم وظائف التعليم العالي التي هي الأخرى تتطور وتتغير وتتجدد مع ظهور مستجدات واتجاهات ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، محلية وعالمية.

أما فيما يخص دور التعليم العالي في التنمية: فإن تطوير وتنمية القدرات البشرية من خلال التربية والتعليم والتدريب، والاستفادة من هذه القدرات في مجالات العمل والتشغيل تعتبر من الجوانب المهمة في التنمية البشرية.[6]

مما يعكس الدور المهم للتعليم في تنمية المجتمع بمختلف مراحله دور التربية أو التعليم من خلال تنمية السلوك الإنساني وتطويره وتغييره كي يناسب كل ما هو سائد في مجتمع ما.[7]

وبما أن التعليم العالي آخر مرحلة تعليمية فهو المصدر الأساسي للإطارات المختلفة والمتخصصة اللازمة للتنمية الشاملة فهو يهدف إلى تحسين أساليب الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفقا لبدائل علمية قائمة على التخطيط السليم والتحكم في الموارد المالية والطاقات البشرية .[8]

والملاحظ أن الأفراد الجامعيون يمثلون محورا هاما في مختلف المؤسسات الخاصة الاقتصادية لهذا فان تطور مؤسسات التعليم العالي هو بالموازاة تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والذي يتحكم في فعاليتها وتطورها. ذلك أن الارتباط بين المعارف الإنتاجية من خلال انتقال اثر التكنولوجيا وتحديداتها للميدان الاقتصادي مما يؤدي إلى التطور العام في الاقتصاد. وتجدر الإشارة هنا "إلى أن القاعدة العلمية والتقنية التي مصدرها الجامعة لا تتحقق إلا إذا كانت منسجمة مع مقتضيات ومتطلبات الاقتصاد" [9].

وفي هذا السياق كانت الاتجاهات السائدة للجامعة خلال الربع الأول من القرن العشرين حسب الدكتور محسن لخضر من جامعة عين شمس هي ربط التعليم بالإنتاج والبحوث والعلاقة مع المجتمع والمشاركة في التنمية الثقافية على المستوى الوطني والإقليمي وتضمين المشكلات الدولية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فيفترض أن يلعب التعليم العالي دورا بارزا في تطوير التنمية على كل المستويات لأنه بالتكوين العلمي فقط نرسي قواعد انطلاق أي تنمية في جميع المجالات التنموية. فالتعليم العالي هو السبيل إلى إعداد القوى البشري المتخصص .ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العلم والإنتاج وأداة تجنيد الثقافة، ومن هنا تأتي أهمية التعليم العالي في اتساقه مع أهداف التنمية وموائمته لمطالبها وأولوياتها وقد أسهمت مؤسسات التعليم العالي الوطنية إسهاما كبيرا في بناء نهضة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما أعدته من قوى بشرية.[10]

فمن خلال هذا الدور الكبير الذي تلعبه الجامعة بما فيها من تكوين عالي في شتى المجالات فهي تساهم وبدرجة كبيرة في التنمية البشرية للمجتمع الذي تنتمي إليه، من خلال ما تمده به من إطارات متخصصة التي تتساند من اجل بناء وتكوين مختلف مؤسساته الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها.

ثانيا: تحول وتغيير الأدوار الاستراتيجية للتعليم العالي:

"إن العالم اليوم يشهد تحولات عميقة وعامة على مستوى مختلف المناطق في العالم وإعطاء منشأ وميلاد تصور العلمانية، الشمولية، التدويل هذه التطورات العامة بحاجة إلى متطلبات في مادة المعرفة، وزيادة المعارف بسرعة في ميدان التعليم العالي.[11]"

"ففي ضوء وظل ثورة المعلومات أصبح الحديث عن تطور رأس المال البشري القادر على المشاركة في البيئة التنافسية أكثر من ضرورة، وبهذا الصدد استحوذ موضوع تطوير التعليم العالي وإعادة النظر في فلسفة تجديد منطلقاته وكذلك ضرورة إعادة صياغة برامج التعليم العالي أضحت ضرورة لابد منها." [12]

- الثورة العلمية والتكنولوجية: "شهد العالم في السنوات القليلة الماضية تغيرات كبيرة وسريعة أدت إلى حدوث زيادة هائلة في حجم المعلومات وظهور تخصصات ونماذج معرفية جديدة من خلال ظهور علوم لم تكن موجودة من قبل."[13] وقد خلص تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرون برئاسة "جاك ديلور " إلى أن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات في طور تحقيق انجاز ليس اقل من أن يوصف بأنه ثورة تبدوا آثارها ماثلة أمام أعيننا، ويبدو جليا تأثيرها في الأنشطة المرتبطة بالعمل والتي تقوم بدور أكثر ارتباطا بالتعليم والتدريب.[14]

ومن تأثيرات العولمة على الأداء الجامعي حسب مجلة ومضات جامعية(2005) ما يلي:

- تحول الميزة التنافسية من التنافس حول الإنتاج المادي إلى التنافس حول الإنتاج المعرفي وحول كمية المعارف والمعلومات المنتجة من طرف الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.

- تدريب الطلبة على استخدام التقانات الجديدة وعلى إتقان اللغات وكذا تنمية قدرات الإبداع والابتكار لديهم، وبالتالي تنمية مهارات التحليل والتركيب والمناقشة وحل المشكلات، حيث يكون التركيز هنا على الاستثمار في المورد البشري (الطالب الجامعي) الذي يمثل الركيزة الأساسية في العملية التكوينية.

- ادوار جديدة للأستاذ وتدريب جديد (أثناء الخدمة وخارجها) لجمع المعرفة وتقاسمها ويجب أن يتحول المعلمون من مجرد محاضرين إلى متعلمين مدى الحياة.

يمكن حصر أهم التحولات في هذا المجال في ثلاث نقاط أساسية:

- إن التعليم الجامعي لم يعد مقصورا على فئة معية بل أصبح مفتوحا لا يحده عدد ولا زمان ولا مكان.

- مؤسسة التعليم العالي لم تعد مؤسسة حكومية فقط بل تدخل في إطارها المؤسسات الخاصة أيضا.

- لم تعد الجامعة مقتصرة في أهدافها على تخريج الطلبة الأكفاء الفاعلين فقط بل تجاوزت ذلك إلى الاهتمام بالتعليم مدى الحياة وتقديم خدماتها للمجتمع.

ويمكن حصر أنماط التحول أيضا في النقاط التالية:

- التحول في أهداف التعليم العالي وجعله يركز على التعليم المستمر وإعطاء الاستقلالية للطالب الجامعي وإكسابه مهارات التفكير الإبداعي، إضافة إلى تعزيز قيم المواطنة لديه لأجل خدمة مجتمعه.

- تزويد الباحث بأدوات تاريخية تمكنه من معرفة أصول ثقافته وتراثه الوطني.

- تدريب الطلاب على اللغات الجديدة التي تساعده في تنمية مهاراتهم واكتسابهم للمعلومات.

- التحول في أنماط التعليم وبنيته حيث ظهرت جامعات متنوعة الأنماط والأبنية منها الجامعات المفتوحة، جامعات الهواء...الخ. حيث أصبح التوسع في الجامعات سمة هذا العصر. وأصبح التحول في المناهج وكذا أساليب التدريس التقانات الحديثة والمقررات الدراسية ضرورة لابد منها.

ثانيا- مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر:

إن التعرف على تاريخ نظام التعليم العالي في أي مجتمع يعتبر أداة أساسية للباحثين من اجل التعرف على ذلك النظام وفحص خصائصه ومميزاته مرورا بالمراحل التي مر بها. فيحاول الباحث التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في ذلك النظام حتى يتمكن من الوقوف على جذور الأزمة التي قد يعيشها النظام التعليمي وحقيقته وحتى في الوقت الحالي. وبهذا يمكن القول أن نظام التعليم العالي لابد أن يكون

وطيد الصلة بظروف مجتمعه وطبيعته، فلا يمكننا تصور نظام التعليم العالي على انه نظام عام مجرد ومنفصل عن ظروفه التاريخية ووقائع مجتمعه، و بهذا لا يمكننا مناقشة الأبعاد الوظيفية لنظام التعليم العالي من فراغ فبناء وظيفة نظام التعليم العالي مرتبط بفهم المجتمع وتطوره التاريخي فتطور نظام التعليم العالي مرتبط بتطور المجتمع ومستجداته خاصة وانه لابد له مسايرة تطورات المجتمع.

ومما سبق ذكره يصبح من الضروري تتبع مراحل التعليم العالي في الجزائر ووضعيته خلال مراحله المتقدمة ومراحل إصلاحه نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وفي هذا الصدد يشير الباحث بوفلجة غياث إلى مراحل التعليم العالي كالآتي :

المرحلة الأولى 1962-1970:فترة إنشاء أول وزارة مختصة في التعليم العالي والبحث العلمي أين تم فتح جامعات في المدن الكبرى كجامعة وهران سنة 1966،وكان النظام البيداغوجي المتبع آنذاك هو ذلك النظام الموروث عن الفرنسيين إذ كانت هناك كليات: الأدب، العلوم الإنسانية، الحقوق، العلوم الاقتصادية، الطب والعلوم الدقيقة، وكل كلية مقسمة إلى دوائر لكل تخصصها. أما عن الشهادات وفترات الدراسة فكانت كالآتي:

* الليسانس: تدوم ثلاث (3) سنوات، نظاما سنويا للشهادات المستقلة بمجموعها، شهادة الليسانس.

* شهادة الدراسات المعمقة: تدوم سنة(1) واحدة مع التركيز فيها على منهجية البحث إلى جانب أطروحة مبسطة نسبيا لتطبيق ما جاء في الدراسة النظرية.

* شهادة الدكتوراه: من الدرجة الثالثة تدوم سنتين (2) على الأقل.

* شهادة دكتوراه دولة: تصل مدة تحضيرها إلى خمسة(5) سنوات.

المرحلة الثانية: تأتي بعد سنة **1970** فيها تم إحداث وزارة متخصصة وإصلاح التعليم العالي ومن خصائصه:

- تقسيم الكليات إلى معاهد مختلفة بنظم الدوائر المتجانسة.

- الاعتماد على نظام السداسيات المستقلة. وأهم ما يميز هذه المرحلة حول الشهادات نلخصها في مايلي:

* الليسانس: مرحلة التدرج تدوم أربع (4) سنوات وفق وحدات الدراسة المتمثلة في المقاييس السداسية.

* الماجستير: ما بعد التدرج الأول تدوم سنتين (2) على الأقل جزؤها الأول لمجموع مقاييس نظرية وتعميق لمنهجية البحث أما الجزء الثاني فهو إعداد رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير.

* دكتوراه العلوم: ما بعد التدرج الثاني تدوم خمسة (5) سنوات من البحث العلمي.

المرحلة الثالثة: تعرف بمرحلة الخريطة الجامعية، والتي ظهرت سنة **1983** في صورتها الأولية ثم سنة**1984** اتضحت أكثر حيث تهدف إلى تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة **2000** اعتمادا على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة. كما تهدف إلى تحديد هذه الاحتياجات للعمل على توفيرها وتعديلها من خلال توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها يتطلبها سوق العمل كالتخصصات التكنولوجية والحد من التخصصات الأخرى كالحقوق الطب، أين سجل فائض يفوق احتياجات الاقتصاد الوطني كما تهدف الخريطة الجامعية إلى تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية مع الحفاظ على سبعة(7) جامعات كبرى فقط." [15]

وكانت هذه الخريطة الجامعية تسعى إلى تحقيق برنامج مسطر يرتكز على النقاط التالية:

- " إصلاح الهيئات والبرامج وضمان تكيفها مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

- توسيع شبكة التكوين العالي.

- إعادة تنظيم البحث العلمي وإدماجه في اهتمامات التنمية.

- دعم التكوين التكنولوجي.

- ترقية تكوين التقنيين السامين الذين يحتاج إليهم الاقتصاد الوطني.

- توحيد تعليم العلوم الاجتماعية وتعريبها.

- تخطيط وتنظيم ودعم تكوين ما بعد التدرج للحد من إرسال البعثات إلى الخارج.

- إدخال مواد جديد في مراحل التكوين كالإعلام الآلي اللغات الأجنبية الحية، التربية السياسية الدينية والإيديولوجية.- منح جامعة للعلوم الإسلامية.- وضع سياسة توجيه جامعي.

- إنشاء ميكانيزمات تنسيق بين الجامعات والمعاهد الوطنية للتعليم العالي وقطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.[16]

المرحلة الرابعة: من 2006 إلى يومنا الحالي تم في هذه المرحلة تحويل النظام الكلاسيكي المعمول به سابقا بنظام عالمي ل.م.د (ليسانس ماستر دكتوراه) تم تطبيقه لأجل مسايرة التحولات العالمية المستجدة في مجال التعليم العالي.

يعتمد نظام ل.م.د على ثلاث مراحل للتكوين العالي،تتوج كل مرحلة بشهادة جامعية:

+3 سنوات تتوج بشهادة الليسانس(ليساس أكاديمي وليسانس مهني).**Bacالمرحلة الأولى** :

+ 5 سنوات تتوج بشهادة الماستر(ماستر البحث وماستر مهني).**Bacالمرحلة الثانية** :

+ 8 سنوات تتوج بشهادة الدكتوراه.**Bac المرحلة الثالثة** :

في كل مرحلة تنظم المسارات الدراسي سداسيا، يتشكل كل سداسي من وحدات تعليمية، يتكون السداسي من 15 أسبوعا أكاديميا تقريبا.[17]

ثالثا- دوافع التحولات التعليمية بالجامعة الجزائرية(التحول إلى نظام ل.م.د):

- وضعية النظام الجامعي الكلاسيكي وأهم الاختلالات:

يعرف النظام الجامعي الكلاسيكي عدة اختلالات. سواء على مستوى المرافق وتنظيم المؤسسات أو على المستوى البيداغوجي والعلمي للتكوين الموفر، خاصة وأن هذا النظام أصبح عاجزا عن تلبية الاحتياجات العلمية المتجددة خاصة على مستوى المناهج البيداغوجية، إضافة إلى وسائل المناهج البيداغوجية والوسائل المادية المتاحة.[18]

وفي مايلي نتعرض إلى أهم النقائص الاختلالات في هذا النظام:

* "في مجال الاستقبال والتوجيه وتدرج الطلبة: نسجل مايلي:

- الدخول إلى الجامعة المعتمدة على التوجيه المركزي لم يعد يؤدي مهامه واظهر نسبة عالية من الرسوب، ومكوث الطلبة مدة طويل بالجامعة.

- نظام التدرج السنوي صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي كغير ملائم مع قدرات الطالب، مما نتج عنه نسبة رسوب كبيرة.

- نظام التقييم لا يساعد في تطبيق البرامج التعليمية.

- عروض التكوين عند التسجيل بالجامعة لا تتناسب مع شعب البكالوريا.

* في مجال الهيكلة و تسيير التعليم: نلاحظ مايلي:

- هيكلة أنبوبية وأحادية النمط.

- تكوينات ضيقة المجال لا تعطي أفاقا مستقبلية.

- تسيير الوقت البيداغوجي غير محكم بسبب اجتهادات الحجم الساعي الإجباري وكمية الامتحانات التي تأخذ فترة طويلة من الزمن وتعرقل المجهود الفردي للطالب، وتنقص من الوقت المخصص للتكوين.

* في مجال الشهادات والتأطير والتأهيل المهني:

- نقص في التأطير بسبب هجرة عدد كبير من الباحثين، وتخرج عدد قليل في الدراسات من بعد التدرج.

- نظام المدى القصير مهمل بسبب عدم إعطائه القيمة التي يستحقها وعدم استقطابه للطلبة، هذا الطور من التعليم لا يحقق الأهداف المرجوة منه بسبب نقص الإمكانيات وعدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بهذه الفئة من المتكونين.

- تكوينات أحادية التخصص لا تسمح بحيازة ثقافة عامة وتكوين متنوع الذي يسمح بالتأقلم مع الحياة المهنية.لهذا كله أصبح من الواضح أن الإصلاحات المراد تطبيقها يجب أن تمس الجانب الهيكلي،البرامج البيداغوجية لمختلف التخصصات، التنظيم البيداغوجي،طرق التوجيه والتعليم وتحسين مستوى الطلبة، تنظيم وتسيير مختلف البنى البيداغوجية والبحث، هذه المواضيع تعتبر ورشات عمل على الإرشاد.

* في مجال التشريع:

إن قرار شهر جانفي 2005 يستجيب بفاعلية لسير الدراسات في ل.م.د والتطبيق على مدار سنوات عدة وهذا يؤدي إلى التحسينات التالية:

-عدم طرح إشكالية التصديق على الوحدات التعليمية الأساسية كسابقة للانتقال إلى السنة3(ل3).

- إمكانية السماح للطلبة الراسبين من متابعة بعض الوحدات التعليمية في السنة العليا، فهذا الأمر في صالح الطالب الذي يصادق على سداسي من السداسيين في السنة، فعوض ترك الطالب طيلة السنة بدون نشاط دراسي يمكنه التحضير للدراسات في السنة الموالية.

- في صالح الطالب تكون إعادة بعض المواد الغير مكتسبة لوحدات التعليم المكتسبة بالتعويض، خاصة إذا كانت المواد تسمح بالانتقال والحصول على شهادة أخرى، للتذكير فان التشريع الحالي يسمح فقط باستدراك المواد الغير مكتسبة لوحدات التعليم الغير مكتسبة.

- النقطة المتحصل عليها في الامتحان الاستدراكي يجب أن تعوض بنقطة امتحان نهاية السداسي إذا كانت الأولى اكبر من الثانية ونقطة المراقبة المستمرة تبقى ثابتة.

- الترخيص مرتين لإعادة السنة لمجموع الدراسات الجامعية في الليسانس والرسوب الثالث يكون على شكل تسجيل أكاديمي، يمكن للطالب بعد الفرصة الثالثة والأخيرة أن يعاد تسجيله عاديا إذا تحصل على نتائج مرضية، أو يفصل من الجامعة في حالة رسوبه.

- الميدان هو مجموعة من الشعب من اجل ضمان معايير بين مختلف التخصصات وتأقلم نظام ل.م.د مع مختلف التخصصات المتاحة في الجزائر، يجب أن تكون لكل شعبة قاعد مشترك خاصة بها حسب الخصوصيات البيداغوجية و العلمية للتخصص.

- إدماج مفهوم وحدة التعليم الأساسية الثانوية، فهو وسيلة لوضع المعايير اللازمة بين مختلف الشعب، للتذكير وحدة التعليم الأساسية الثانوية هي وحدة تعليم أساسية في المسلك الرئيسي (مسلك رئيسي مختار من طرف الطالب) ولكن في نفس الوقت هي وحدة تعليم ثانوية في مسلك أخر، التصديق عليها يمكن الطالب من تغيير اختياره الأول، والتوجه نحو مسلك أخر.

- من اجل تجنب كل خلط، يجب على أرصدة المواد أن لا تظهر على أي وثيقة للحصول على الوحدة التعليمية يحسب المجموع الكلي (أو لا يحسب) للأرصدة الموافقة مثلما هو منصوص عليه في القرار الوزاري، داخل وحدة التعليم وينجح الطالب بالترصيد أو التعويض، وفي كلتا الحالتين يكتسب نهائيا أرصدة هذه الوحدة. أما في حالة عدم تحصله على المعدل في الوحدة فلا يمكنه اكتساب نهائيا أي رصيد، يمكن للطالب كذلك عدم إعادة المواد التي تحصل فيها على المعدل.[19]

- دوافع التحول إلى نظام ل.م.د بالجامعة الجزائرية:

_كل الاختلالات المشار إليها سابقا تمل على الجميع ضرورة إخراج الجامعة الجزائرية من هذه الأزمة التي تمر بها بوضع كل الوسائل البيداغوجية العلمية البشرية والهيكلية التي تسمح لها بتلبية متطلبات المجتمع، ومواكبة النظام الدولي للتعليم العالي. إذن إن التفكير في الإصلاح الجامعي في الجزائر لم يكن وليد الصدفة وإنما هو حتمية فرضتها التغييرات العالمية الجديدة والتي جعلت من النظام الكلاسيكي نظام بالي لا يمكنه مسايرة ما يحدث في العالم وعليه فان من أهم دوافع هذا الإصلاح عموما كما جاء في أعمال الملتقى الدولي الأول، نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بجامعة أم البواقي(2006)نجد ما يلي :

- " الرغبة في تخطي نواحي النقص في النظام الكلاسيكي.

- الرغبة في تطبيق ما توصلت إليه الأبحاث البيداغوجية الحديثة.

- الرغبة في تحسين أوضاع الجامعة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة."

زيادة على هذه الدوافع التي أدت بالجامعة الجزائرية إلى إصلاح نظامها العالي الذي سيهتم بالمبادئ المهمة والأساسية لها نذكر منها مايلي:

-" ضمان تكوين نوعي جيد بالنسبة لمتطلبات الاجتماعية والقانونية للدفع بالتعليم العالي.

- تطوير وسائل ميكانيزمات التحكم المستمر مع الحركة المهنية والعلمية."

ولمجابهة كل هذه التحديات تعهدت الجامعة الجزائرية بوضع هندسة جديدة للتعليم العالي على ثلاث مستويات للتكوين تسمح لعدد كبير من الهيئات البيداغوجية ببناء معطيات جديدة لتكوين جيد ومحكم يتماشى مع سوق العمل والمعطيات العلمية التكنولوجية الجديدة. كما تسمح بتطوير كفاءات الهيئات لوضع وتجديد معطيات التكوين، وفي هذه المسيرة مهم جدا إعطاء الطالب حرية كبيرة لبناء طريقه الجامعي كنهاية لإدماجه في الحياة العملية."[20]

إن الإصلاحات الحالية لنظام التعليم العالي تتجه نحو التحول من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل.م.د لما لهذا الأخير من مزايا وامتيازات يمنحها للطالب نذكر منها ما يلي:

- استقلالية الجامعة من الناحية البيداغوجية.

- عروض التكوين متنوعة ومنظمة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.

- تكون البيداغوجية أكثر حيوية، حيث يصبح الطالب عنصرا فعالا في عملية التوجيه ويكون الفريق البيداغوجي بجانبه ليرافقه في مساره ويساعده في التوجه والتحصيل العلمي.

- يقتصر النظام الجديد على ثلاث شهادات بسيطة وواضحة القراءة.[21]

- الإجراءات المرافقة للإصلاح:

- ما يتعلق بالموارد البشرية: تستلزم الاحتياجات الجديدة في مجال التأطير التي ستنجم عن تطبيق الإصلاحات وتقوية الموارد البشري عن طريق:

- وضع مخطط تكوين المكونين الذي يشمل إعادة تنشيط البحث والبحث التكويني.
- تشجيع التكوين " على مدى الحياة " وفي أحسن الظروف للأساتذة والباحثين.
- تقوية مشاركة إطارات القطاعات غير الأكاديمية، خاصة لتنشيط الأعمال الموجه والتطبيقية والملتقيات والتربصات المهنية.
- ترقية وتطوير طرق التعليم العصرية بتعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المستعملة في التعليم (شبكة الانترنت، شبكات أخرى، التعليم عبر الانترنت).

- ما تعلق بالبيداغوجيا: يتعلق الأمر بالشروع في:

-مراجعة أنظمة الدخول والتقييم والانتقال والتوجيه البيداغوجي.

- تثمين الأعمال التطبيقية وهذا بتوفير إمكانية مادية أكثر في مخابر التدرج (يجب أن يصبح هذا النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج)

-إعادة الاعتبار للتربصات في الأوساط المهنية وتثمينها.

-تطوير نماذج جديدة للتكوين التي تعتمد على التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال ونذكر منها التعليم عن بعد، والتعليم عبر الشبكة الانترنت. بإمكان إجراءات مثل هذه أن تخفف من العجز في التأطير.

- ما يتعلق بإعادة النظر في الخريطة الجامعية :يستلزم إنشاء نظام ل.م.د إعادة النظر في الخريطة الجامعية التي يجب أن تتطور حتى تشمل مفهوم شبكات التكوين مع كل ما ينتج عنها،فعلى الخريطة الجامعية أنتسمح بالجمع بين التكوين وقدرات مختلف مؤسسات الجامعية والخريطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، حتى يبلغ تطورا محليا وجوهريا ووطنيا يتسم بانسجام اكبر.

- ما يتعلق بتنظيم الهياكل المكلفة بالبيداغوجيا والبحث:في تطبيق الإصلاحات يجب انتهاج سياسة الاستعمال العقلاني للمرافق القاعدية المخصصة للبيداغوجيا (مدرجات، قاعات الأعمال الموجهة المخابر التطبيقية، المكتبات) والبحث(المخابر)، إلى أن تتوصل إلى وضع هياكل مكلفة بـ:

- استقبال وتوجيه لطلبة (خلايا ل.م.د).
- تنظيم ومتابعة التربصات في الوسط المهني.
- تقييم برامج التعليم.

- ما تعلق بتسيير المؤسسات الجامعية: يجب أن تتزامن عملية الشروع في الإصلاحات مع الانتقال من نمط تسيير ذي طابع إداري إلى نمط يرتكز على المبادئ التي تحكم التسيير الحسن بهدف:

- تحسين قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير.
- إدخال أدوات وطرق تسيير عصرية.
- إتمام قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة التي تحدد الحقوق والواجبات لمختلف مكونات الأسرة الجامعية.
- تقوية روح التشاور والنقاش على كل المستويات.

- ما تعلق بالتعاون الدولي :يجب أن تندرج الدعوة إلى التعاون الدولي في إطار شراكة على أساس أهداف مسطرة من طرف الجامعة الجزائرية خاصة في مجال تكوين المكونين وإعداد برامج جديدة وتنشيط البحث العلمي، يجب أن يتوج كل هذا بـ:

-التشاور مع الشريك الأجنبي حول إنشاء جامعات مختلطة تهدف إلى ترقية تعاون الامتياز في إطار فضاء يجمع أقطاب الامتياز لكل بلد، سيساهم هذا الشروع في تقوية القدرات الوطنية المكلفة بالتأطير خاصة الأساتذة الحائزين على صنف الأستاذية وتثمين الشهادات الممنوحة.

- إنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة.

- ما تعلق بتلاؤم المنظومة التربوية :لا يمكن للإصلاحات أن تبلغ الهدف المنتظر منها إلا إذا تمكنت المنظومة التربوية ومختلف فروعها من الاندماج كلية في رؤية شاملة تعبر عن سياسة وطنية للتكوين التي بإمكانها التحرك وبطريقة منسجمة ومكملة تخضع لقوانين البيداغوجيا في كل مراحل للتدريب. ويتطلب هذا كله تنسيقا ممثلا بهيئات وطنية

دائمة ومستمرة بين كل القطاعات المكلفة بالتكوين قصد خلق تلاؤم بين البرامج:

-توضيح الشهادات وخاصة شعب البكالوريا.

-تنظيم التدفقات وعقلنة التوجيه.

- ما تعلق بالتنظيم :يتعلق الأمر بإعادة النظر في النصوص التنظيمية والقانوني بهدف إدخال الأحكام الجديدة التي ينص عليها نظام ل.م.د وخاصة تلك المتعلقة بتصنيف الشهادات الجديد.[22]

خاتمة:

شهد التعليم العالي بالجزائر كما سبق وأن أشرنا عدة تحولات تعليمية، وتواصلت إصلاحاته إلى يومنا هذا من خلال تطبيق نظام عالمي (نظام ل.م.د) يهدف إلى تكوين نوعي من أجل تحقيق أفضل للمهنية كما يمنح إمكانية أكبر لتنمية معارف جديدة.

هذا النظام الذي أثار ضجة في الوسط الجامعي (طلبة، أساتذة) - حين بداية تطبيقه - ما بين معارض لهذا النظام ومؤيد له، وهذا قد يرجع إلى نقص المعرفة الكافية آنذاك بهذا النظام وقلة المعلومات الخاصة به، مما نتج عن ذلك التخوف من احتمال فشل هذا النظام خاصة وأنه وليد بيئة أو مجتمع له فلسفته الخاصة والتي تختلف عن فلسفة مجتمعنا. لكن وبالرغم من هذه الصعوبات التي وقفت في وجه هذا النظام إلا أن الجامعة الجزائرية حاولت بكل مجهودها تذليل تلك الصعوبات وجابهت مختلف التحديات لمسايرة التحولات والتغيرات التعليمية العالمية لأجل النهوض بمستوى التعليم العالي بالجزائر.

قائمة المراجع:

[1] رابح تركي، أصول التربية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1990

[2] نورة دربدي، خريجي الجامعة بين التكوين والتشغيل، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1999، ص65.

[3] رابح تركي، مرجع سابق، ص 71-73.

[4] المرجع السابق، ص 73.

[5] عبد الله بوخلخال، الجامعة الجزائرية ووظائفها البيداغوجية، حوليات الجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، ع7، 1993، ص 90-91.

[6] محمد العوض جلال الدين، التنمية البشرية وتطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي. المعهد العربي للتخطيط، 1993، ص 31.

[7] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، العلمانية والعولمة من منظور علم الاجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 140.

[8] لخضر غول، التعليم واستراتيجيات التنمية في الجزائر، دراسة تحليلية نقدية للإصلاحات التربوية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2002، ص 111.

[9] علي، سعيد إسماعيل علي، التعليم الجامعي في الوطن العربي.المجلد 13.المكتبة العربية للدراسات التربوية. دار الفكر القاهرة، 1991، ص 61-62.

[10] وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 120.

[11] bouzid Nabil ; qualité, pertinence et évaluation de l'enseignement quelque précisions et interrogation, revue des lettres et des sciences sociale N2 ; 2005 ; p 1 .

[12] نشريات مجلس الأمة، الجامعة الجزائرية والمجتمع، دراسات ووثائق المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2000، ص 30.

[13] الهلالي الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، دار الجامعة الجديدة مصر، 2007، ص 280.

[14] سعيد طه محمود والسيد محمد ناس،_قضايا التعليم العالي والجامعي، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر، مصر، 2003، ص 261.

[15] غياث بوفلجة، التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 66-75.

[16] الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الشركة الوطنية للنشر والاستثمار، الجزائر، 1987، ص 262.

[17] حسونات ناصر، المنظارل م د، مجلة أصداء الجامعة، جامعة تبسة، ع7، ص 11.

[18] محمد البشير مناعي، نحو تطوير البرامج التعليمية ورفع مستوى التكوين – نظام ل.م.د-مجلة أصداء جامعية، جامعة تبسة، ع11، 2007، ص22.

[19] عبد الكريم حرزالله وكمال بداري،_نظام ل.م.د، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 85-87.

[20] Le système LMD a l'université Constantine ; édition de l'université Mentouri Constantine ; 2004 ; p8.

[21] حسونات ناصر، مرجع سابق، ص 13.

[22] ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر، 2004، ص14-18.